

# الأمم المتحدة

S

Distr.

GENERAL

S/1994/253

3 March 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

#### أولاً - مقدمة

١ - في قراره ٨٩٦ (١٩٩٤) الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قام مجلس الأمن في جملة أمور بما يلي:

(أ) وافق على استمرار ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ وذلك في حدود الأعداد المأذون بها في قراره ٨٩٢ (١٩٩٣);

(ب) طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن فور انتهاء الجولة الثالثة للمفاوضات بين الطرفين عن التقدم المحرز في المفاوضات، إن كان قد أحرز تقدم، وعن الحالة على الطبيعة، مع الاهتمام بوجه خاص بالظروف التي قد تبرر إنشاء قوة لحفظ السلام، وعن وسائل إنشاء مثل تلك القوة؛

(ج) أكد أهمية إحراز تقدم ملموس صوب التوصل إلى تسوية سياسية في الجولة القادمة من المفاوضات كي يواصل المجلس النظر في إمكان إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، جمهورية جورجيا.

٢ - وفي القرار نفسه اعترف المجلس أيضا بحق جميع اللاجئين والمشددين بسبب النزاع في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة دون أية شروط مسبقة. ودعا المجلس الطرفين إلى احترام الالتزامات التي سبق أن تعهد بها في ذلك الصدد، وحث الطرفين على التوصل بسرعة إلى اتفاق يتضمن جدولًا زمنيًا ملزما يكفل العودة السريعة لأولئك اللاجئين والمشددين في ظروف آمنة.

#### ثانيا - الجهود السياسية

٣ - في أعقاب توقيع الطرفين على بлагهما الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (انظر S/1994/32 المرفق)، عقد اجتماع ثان لفريق الخبراء لتناول مسألة المركز السياسي لأبخازيا. وجرى الاجتماع في موسكو في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٤ - وبناءً على اقتراح من رئيس فريق الخبراء، السيد جيورجو مالنفرني وهو من سويسرا، تدارس الفريق نقطتين: (أ) تقسيم الاختصاص بين السلطات الجورجية والسلطات الأبخازية؛ و (ب) الضمانات الوطنية والدولية والحقوق المقرر الاعتراف بها بوصفها حقوق أبخازيا والآليات الممكن تصورها لوضع الاختصاصات المقررة موضع التنفيذ.

٥ - كذلك تحاشى الفريق، بناءً على اقتراح الرئيس، استعمال عبارات مجردة مثل "اتحاد كونفدرالي" أو "دولة اتحادية" أو "دولة إقليمية" ولكنه ركز بالأحرى على المسألة العملية المتعلقة بكيفية ترتيب الاختصاصات بين الكيانين اللذين يمكن أن يؤلّفا الدولة المقبلة. وقد قدم كلا الجانبيين مقترنات في هذا السياق ودارت المناقشة حول تقسيم الاختصاصات ما بين تلك التي ستؤول إلى كل كيان وبين تلك التي يمكن أن تكون مشتركة (مثلاً السياسة الخارجية والتجارة الخارجية والجمارك وترتيبات الحدود).

٦ - وفي نهاية الاجتماع كان من رأي الرئيس أن وجهات نظر الوفدين تبدو متقاربة بوضوح. ورأى أن المناقشة تنقضي إلى نوع من الهيكل الكونفدرالي، بل وهيكل اتحادي من نواح معينة. ومع ذلك فقد سلم باستمرار وجود عدد من المشاكل الصعبة والحقيقة التي يجب التصدي لها، واقتراح أن يجري التطرق إلى وجهات نظر الطرفين بشأن نواح أساسية معينة خلال جولة المفاوضات المقرر أن تعقد بعد ذلك في جنيف.

٧ - أما جولة المفاوضات الثالثة التي سبقها يوم من المشاورات غير الرسمية وترأسها مبعوثي الخاص إلى جورجيا، السفير إدوارد بروذر، فقد جرت في جنيف في الفترة ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وكان المشاركون فيها هم طرفا النزاع، والاتحاد الروسي بصفته طرفا تيسيريا، وممثل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما شارك فيها ممثلون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨ - وبعد إشارة محددة إلى دعوة مجلس الأمن لإحراز تقدم ملموس نحو تسوية سياسية، بذلت جهود حثيثة لالتماس سبيل لإحراز تقدم في مسألة المركز السياسي لأبخازيا. وعلى أساس المواقف المتخذة في الاجتماعات غير الرسمية، ومن واقع المعلومات المتحصلة، اشترك الرئيس والطرف الروسي التيسيري في إعداد مسودة ورقة لتشكل أساسا للنظر في إعلان يصدر عن الطرفين.

٩ - وتبع ذلك إجراء مناقشات مكثفة، وفي صباح آخر يوم أصبح بإمكان الرئيس طرح مشروع إعلان حظي معظمه بقبول الطرفين. إلا أنه بقي اختلاف كبير في الرأي بشأن مسألة وحدة أراضي جورجيا وعلاقة أبخازيا بجورجيا. وامتنع الجانب الأبخازي عن التوقيع على أي وثيقة تتضمن اعترافاً بوحدة أراضي جورجيا.

١٠ - وفي فريق عامل منفصل، برئاسة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مضى العمل قدماً بشأن مشروع الاتفاق الرباعي بشأن العودة الطوعية لللاجئين والمشددين. وفي اليوم النهائي تم التوصل إلى اتفاق على النص بأكمله فيما عدا عبارة تشير إلى ما إذا كانت الحصانة تنطبق على الأشخاص الذين شاركوا في الأعمال القتالية وما زالوا يشكلون تهديداً حقيقياً للأمن. وفي ختام أعمال الفريق، رئي أن الاتفاق النهائي على النص الكامل سوف يتوقف على نتيجة المفاوضات بشأن صياغة مشروع الإعلان السياسي.

١١ - وفي صبيحة الجلسة الختامية، وبرغم كل جهد بذله الرئيس والطرف الروسي التيسيري للتوصل إلى حل وسط، ثبت أن من المستحيل التوصل إلى وثيقة يوقعها كلاً الطرفين ويعرف فيها جميع المعنيين بسيادة جمهورية جورجيا ووحدة أراضيها. وتتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن كان قد أكد على أهمية ذلك في الفقرة ٤ من القرار ٨٩٦ (١٩٩٤).

١٢ - وعليه، اقترح الرئيس عدم توقيع أي من الوثائق من جانب أي من الطرفين في تلك المرحلة، كما اقترح تعليق الجولة الثالثة من المفاوضات لإعطاء الطرفين فسحة من الوقت للتأمل. وتقرر استئناف الدورة في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الساعة العاشرة من صباح الاثنين ٧ آذار/مارس.

١٣ - ومرافق بهذا التقرير النص الحالي لمشروع الإعلان بشأن تدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا.

### ثالثاً - بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا

١٤ - لا تزال بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا تؤدي واجباتها بمقتضى الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٨٨١ (١٩٩٣). على أن مراقبي البعثة، وهم غير مسلحين، ما زالوا عاجزين عن القيام بدوريات في إقليم غاليا جنوب خط أوشماشيرا/كفارشيلي نظراً لانعدام الأمن بسبب العناصر المسلحة المتجلدة التي لا يمكن السيطرة عليها. وكانت قوة بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا تتألف في ٢٨ شباط/فبراير من ٢٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وقد أبلغني كبير المراقبين العسكريين العميد جون هفيديغارد (الدانمرك) بأن القوة الحالية لبعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا مرضية في ظل الظروف الراهنة.

#### رابعا - الحالة على الطبيعة

١٥ - لا تزال الحالة هادئة في كل أنحاء أبخازيا بصفة عامة. ومع ذلك فما زالت تقع حوادث سلب وتخريب وإن كانت لم تعد بنفس الدرجة التي بلغتها في الفترة التي أعقبت نشوب الأعمال القتالية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٦ - وقد اندلعت الأعمال القتالية مرة أخرى في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٤ في إقليم غالى بأبخازيا، ومن ثم خرقت وقنا ضمنيا لإطلاق النار بين الطرفين كان سائدا منذ القتال في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وادعى الجاحب الأبخازي أنه طرأ تزايده على تسلل العناصر المسلحة في نهاية كانون الثاني/يناير، بينما أكد الجاحب الجورجي أن الهجوم الأبخازي بدأ يوم ٦ شباط/فبراير.

١٧ - كذلك كانت التقارير المتعلقة بمدى القتال وأبعاد الدمار الناجم عنه متضاربة وغير مؤكدة. فبعض التقارير ادعت أن نحو ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠ جندي شاركوا في القتال، وأن الأعمال القتالية تسببت في هروب عدد آخر، قوامه ٣٠٠٠ من سكان إقليم غالى، من المنطقة، كما وقعت خسائر في الأرواح تصل إلى ٥٠٠ فرد. وتراجعت أنباء عن إحراق نحو ٨٠٠ منزل وعما تعرض له إقليم غالى وضواحيه من زرع كثيف للألغام.

١٨ - على أن مراقبى بعثة الأمم المتحدة في جورجيا لم يتمكنوا أساساً من زيارة غالى ولا التتحقق من صحة أي من هذه التقارير. ولم يتح الوصول المأمون إلا بحراسات عسكرية مرافقة، لم تكن متوافرة حتى يوم ٢٤ شباط/فبراير، وهو الوقت الذي استطاع فيه مراقبو بعثة الأمم المتحدة في جورجيا زيارة بعض المناطق في إقليم غالى. وقد أفادوا بأن هناك حالة من التوتر يتخللها إطلاق للرصاص بين وقت وآخر. وشاهدوا مدنيين قليلاً على الطرق التي قاموا بدوريات فيها، بينما كانت معظم المنازل التي مرروا بها إما محترقة أو منهوبة أو مدمرة.

#### خامسا - طرائق وزع عملية لحفظ السلم

١٩ - اقترحت، في الفقرة ٢٢ من تقريري المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/80)، خيارات يمكن لمجلس الأمن أن ينظر فيها بشأن إمكان وزع وجود عسكري دولي أكبر في أبخازيا، بجورجيا. وفي الخيار ١، يمكن أن ينشئ المجلس قوة لحفظ السلم، تخضع لقيادة الأمم المتحدة وسيطرتها، للعمل بصورة أولية في المناطق التي تضم منطقة غالى ونهري إنغوري وبسو من أجل رصد فصل القوات بشكل فعال، ورصد نزع سلاح الوحدات العسكرية وانسحابها، والمساعدة، من خلال وجودها المحايد في منطقة غالى، على تهيئة الأوضاع المواتية لعودة اللاجئين والمشريدين. وبموجب الخيار ٢، يمكن أن يأخذ المجلس بقوة عسكرية

متعددة الجنسيات، لا تخضع لقيادة الأمم المتحدة وتتألف من وحدات توفرها الدول الأعضاء المهمة. ويستمر وجود بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا، ويعهد إليها بمهام رصد عمليات القوة المتعددة الجنسيات، والاتصال بالسلطات المحلية في أبخازيا، ومراقبة التطورات على الطبيعة.

٢٠ - وفي ٥ شباط/فبراير، أوفدت إلى المنطقة فريقيا فنيا لدراسة طرائق وزع عملية ممكنة لحفظ السلم في إطار هذين الخيارين المذكورين. وانضم كبير المراقبين العسكريين في بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا إلى الفريق وتولى رئاسته؛ كما أوفد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ممثليه للعمل مع الفريق، الذي ظل في المنطقة لمدة أسبوعين.

٢١ - ولم يكن بمقدور الفريق الفني وضع خطة للوزع الممكن لعملية تقليدية لحفظ السلم، إذ كان لدى الطرفين تحفظات بشأن مكان وزع القوة الواردة في الخيار ١. فالجانب الأبخازي يريد وزعها على طول نهر إنغوري وليس في سائر أنحاء أبخازيا، في حين لا يوافق الجانب الجورجي على وزع شرقى نهر إنغوري. وبإضافة إلى ذلك، يعترض الجانب الأبخازي أيضاً على وجود عنصر شرطة مدنية تابع للأمم المتحدة.

٢٢ - وقد حاولت، من خلال الموظفين التابعين لي، تقدير إمكانية استمرار وجود بعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا لمراقبة القوة العسكرية متعددة الجنسيات، على النحو الموصوف في الخيار ٢ الوارد في تقريري (S/1994/80). وفي غياب أي مفهوم لعمليات مثل هذه القوة، لم يكن ممكناً التخطيط للمهام الجديدة لبعثة مراقب الأمم المتحدة في جورجيا. وعلاوة على ذلك، أفادني كبير المراقبين العسكريين أنه يبدو الآن أن لدى الطرفين تحفظات فيما يتعلق بالتكوين الممكن لهذه القوة، ويبدو أنهما يفضلان إنشاء عملية تقليدية لحفظ السلم على النحو الموصوف في الخيار ١.

٢٣ - وفي هذه الظروف، أعتزم أن أوصل مزيداً من التخطيط لطرائق مثل هذه العملية وأن أقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس بمجرد أن تصل المفاوضات السياسية إلى النقطة التي قد يقرر فيها مجلس الأمن إنشاء العملية.

#### سادساً - ملاحظات

٤ - لم تتحسن الحالة بين طرفي الصراع منذ تقريري السابق (S/1994/80)؛ بل على العكس من ذلك، إزدادت سوءاً. ففي الوقت الذي كان يعقد فيه اجتماع فريق الخبراء في موسكو في أوائل شباط/فبراير، وردت تقارير عن تجدد القتال في منطقة غالى مما أدى إلى مزيد من القتل وتدمير البيوت وتدفق

اللاجئين. وتظل الحالة تتسم بالتوتر البالغ، ومع اقتراب الطقس الأدفأ، سيتصاعد طلب اللاجئين والمسردين العودة إلى ديارهم. وهناك، سيواجهون نتائج نهب منازلهم وحرقها على نطاق واسع، وسلب الممتلكات، وانعدام الكهرباء والمراقبة الأخرى، واستمرار غياب القانون والنظام. وإذا حاول اللاجئون، بغض النظر عن هذه الأخطار، أن يعودوا إلى ديارهم بصورة فوضوية، يصبح وقوع حوادث عنف أمراً مرجحاً.

٢٥ - وهناك تناقض ما. فطرف الصراع كلاهما قد أعرجا عن رغبتهما في وزع قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام أو قوات أخرى تأذن بها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وجهت حكومة جورجيا لداء لوزع قوة دولية لحفظ السلام، اعتقاداً بأن وجودها في منطقة غالى سيكون مواتياً لعودة اللاجئين. وفي الواقع، أوضحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها لا يمكن أن تشجع وتنظم عملية للعودة الطوعية إلى الوطن دون أن يتتوفر أولاً وزع قوة لحفظ السلام في المنطقة. وقد حدد المجلس شروطاً معينة يتحتم توفرها قبل أن ينظر في وزع مثل هذه القوة. غير أن الجانب الأبخازي يتخذ مواقف سياسية تحول دون تلبية تلك الشروط. وبالتالي، فإن الجانب الأبخازي، بعدم امتثاله لطلب المجلس أن يعترف كل المعنيين بوحدة أراضي جورجيا، إنما يمنع الأمم المتحدة في حقيقة الأمر من الاستجابة لداء المساعدة الصادر عن إحدى الدول الأعضاء، ويتحول دون عودة اللاجئين بصورة منتظمة.

٢٦ - والجانب الأبخازي، من ناحيته، لديه دواعي قلق معينة، بعضها له ما يبرره. فالصراعات التي دارت في السنتين الماضيتين كانت وحشية بالنسبة للجانبين، وثمة مخاوف من أن عودة اللاجئين والمسردين ستشمل عناصر شبه عسكرية ستثير المزيد من أعمال العنف. وهناك أيضاً مشكلة أنه لم يعد في غالى والمنطقة المحيطة بها بنية أساسية تكفي لاستيعاب أعداد كبيرة من العائدين. وعلى سبيل المثال، أوضح تقرير ورد مؤخراً من بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا أن ٢٠ في المائة من المنازل في بلدة غالى أصبحت بلا سقف، وأن ٧٠ في المائة منها قد تعرضت للنهب أو الحرق. والنسبة المئوية أعلى من ذلك في المنطقة المحيطة بالبلدة.

٢٧ - وثمة شواغل أخرى للأبخاز تنبع من سوء فهم لدور قوة حفظ السلام. فبعض أعضاء القيادة الأبخازية يعتقدون فيما يبدو أن قوة حفظ السلام ستكون في الواقع قوة احتلال توزع بصورة مكثفة في كافة أنحاء أبخازيا بأكملها. وعلاوة على ذلك، فقد رفضوا قبول الشرطة المدنية الدولية التي سيكون دورها مساعدة السلطات الأبخازية في استعادة القانون والنظام ومعالجة أمور العائدين، وذلك على أساس أن هذه المهمة ينبغي أن تكون مسؤولية الشرطة المحلية دون غيرها، وهو موقف من الصعب أن يوحى بالثقة للعائدين أنفسهم بعد أحداث الشهور القليلة الماضية.

٢٨ - وربما كان أشد دواعي قلق الأبخاز ينبع من أن الأبخاز أقلية في أرضهم الخاصة. فقبل اندلاع الصراع، كانوا يشكلون حوالي ١٧ في المائة فحسب من السكان الأصليين البالغ عددهم حوالي ٥٥٠ ٠٠٠ شخص، بل ولا يشكلون حتى الآن أغلبية بين السكان الباقين الذين تقلص حجمهم. ولذلك، هناك قلق من أن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الجورجيين ستجعل من الأصعب عليهم التفاوض على ترتيبات مقبولة لضمان حقوقهم كأقلية.

٢٩ - ولا تزال القيادة الأبخازية تعلن، في التليفزيون والإذاعة في سوخومي، مثلما أعلنت أيضا لفريق التخطيط الفني عندما زار المنطقة في شباط/فبراير، أن هدفها هو الاستقلال. وقد أوضح للجانب الأبخازي خلال المفاوضات أن تحقيق الاستقلال بقوة السلاح أمر غير مقبول للمجتمع الدولي. وقبل لذلك الجانب أيضا أن وزع قوة لحفظ السلام في المنطقة المتاخمة لنهر إنجوري فحسب من شأنه أن يزيد من حدة انفصال أبخازيا عن بقية جورجيا، دون أن يساعد على تهيئة أوضاع الأمان لللاجئين.

٣٠ - والشرط الذي حدد مجلس الأمن لحدوث تقدم جوهري في المفاوضات السياسية لم يتحقق بعد، في وقت كتابة هذا التقرير. ومن الضروري أن يتحقق قدر من النجاح في هذا الصدد عندما يستأنف مبعوثي الخاص مفاوضاته في نيويورك يوم ٧ آذار/مارس.

٣١ - وما لم يتحقق تقدم سياسي في وقت مبكر، سيستأنف القتال قبل إنقضاء وقت طويل. وعلاوة على ذلك، سيتجدد مرة أخرى الخطر البالغ المتمثل في أن القتال سيجذب مقاتلين من المناطق المتاخمة وغيرها من المناطق، وقد يمتد الصراع إلى أجزاء أخرى من منطقة جبال القوقاز.

٣٢ - أما وزع وجود عسكري دولي فهو يمكن أن يسمى في الاستقرار المطلوب بشدة في المنطقة. وكما ذكرت في تقريري السابق (S/1994/80)، فإن الحالات القائمة في الدول المستقلة حديثا التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق تتسم بأهمية قصوى بالنسبة للاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين وتستحق من الأمم المتحدة اهتماما مماثلا للاهتمام الذي توليه للحالات القائمة في المناطق الأخرى. غير أنه لا تتوفر في الوقت الراهن الشروط التي تجعل من الممكن تخطي ووزع مثل هذه القوة لحفظ السلام بولاية يمكن تحقيقها.

٣٣ - وإنني أدرك أن ثمة رأيا يقول بأن المنظمة قد توسيع بالفعل في مهامها أكثر من اللازم وأنها ليست في الوضع الذي يتيح لها الاضطلاع بالتزامات إضافية. ولذلك، يلزم بدرجة أكبر من أي وقت مضى التيقن من توفر الشروط الالزمة لقيام قوة ممكنة لحفظ السلام بتنفيذ الولاية الموكلة إليها من المجلس. ولابد

أن يقال أيضا إن القوة التي يؤذن بها لن تجدي نفعا كبيرا إذا لم تتوفر لها الموارد الكافية، واتسم وزعها بالبطء.

٣٤ - وفي هذه الظروف، فإبني أحيث الطرفين بقوة على التوصل إلى الحلول الوسط الالزمة عند استئناف المفاوضات في ٧ آذار/مارس، من أجل تلافي اندلاع المزيد من القتال والسماح بالمضي قدما في تحطيم الطرائق لعملية لحفظ السلم. وسأقدم إلى المجلس تقريرا لاحقا عندما تتضح نتيجة تلك المفاوضات. وحتى ذلك الحين، أوصي بتمديد بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا لفترة قصيرة في إطار الولاية القائمة.

## المرفق

### إعلان بشأن تدابير إجراء تسوية سياسية للنزاع بين جورجيا وأبخازيا

- ١ - عقدت الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع بين جورجيا وأبخازيا في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ تحت اشراف الأمم المتحدة وبتسهيلات من الاتحاد الروسي ومشاركة من ممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وممثل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- ٢ - وقد عقدت المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٨٤٩ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ و ٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ و ٨٨١ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ و ٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٨٩٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- ٣ - ووافق الطرفان على اتفاق رباعي ووقعاه، أرفقت نسخة منه بهذا الإعلان، يتناول إعادة اللاجئين والمشددين إلى أوطانهم. وينص الاتفاق على عودة اللاجئين والمشددين وفقاً للممارسة الدولية القائمة، ومن بينها الممارسة التي تسير عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتبدأ لجنة خاصة معنية باللاجئين والمشددين، تضم ممثلي الطرفين ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الروسي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفة مراقب، عملها في -- آذار/مارس ١٩٩٤. ويبداً تنفيذ الاتفاق لدى وزع قوة لحفظ السلام.
- ٤ - ويؤكد الطرفان من جديد طلبهما إجراء وزع مبكر لعملية لحفظ السلام ومشاركة وحدة عسكرية روسية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفقاً لما ورد في مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26875، المرفق) والبلاغ الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/32)، المرفق). ويتفق على خطة تنفيذ عملية حفظ السلام مع طرف في النزاع. وينبغي أن يعمل تنفيذ عملية حفظ السلام على تحقيق العودة الآمنة لللاجئين والمشددين. ويناشد الطرفان مرة أخرى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يوسع ولاية بعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا عند قيام المجلس بنظره المقبل في هذا البند في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤.

٥ - ويواافق الطرفان على مواصلة الجهود النشطة الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة. ويقوم الطرفان بتشكيل لجنة مناسبة لوضع مقترنات بشأن إعادة إقامة العلاقات بين الحكومتين والعلاقات القانونية بينهما، تعمل بصورة متواصلة وبمشاركة من ممثلي الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي ويستعين فيها بخبراء دوليين.

٦ - وأثناء فترة المفاوضات وحتى يتم التوصل إلى حل نهائي لمسألة المركز السياسي لأبخازيا، يحترم الطرفان وحدة الأراضي داخل حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة والجمهورية الأبخازية الاشتراكية السوفياتية المستقلة ذاتيا، حسبما كانت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٧ - ويكون لأبخازيا دستورها وتشريعها ورموز الدولة المناسبة الخاصة بها مثل النشيد الوطني والشعار والعلم.

٨ - ويواافق الطرفان على أن يجري النظر أثناء عملية تحديد المركز السياسي والقانوني لأبخازيا في القضايا التي تخضع لاختصاص مشترك وفي تحديد السلطات. وتورد القرارات المتخذة بشأن هذه القضايا في معاهدة خاصة.

٩ - وفي الوقت الحالي، توصل الطرفان إلى تفاهم متبادل لتفويض السلطات لاتخاذ إجراءات مشتركة في الميادين التالية:

- (أ) السياسة الخارجية والروابط الاقتصادية الخارجية؛
- (ب) ترتيبات حرس الحدود؛
- (ج) الجمارك؛
- (د) الطاقة والتقليل والاتصالات؛
- (هـ) الآيكولوجيا وإزالة آثار الكوارث الطبيعية؛
- (و) ضمان الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية وحقوق الأقليات القومية.

ويتقرر تنفيذ هذا الاتفاق في سياق التسوية الشاملة.

١٠ - ويعهد الطرفان مرة أخرى، وقتا لما ورد في بلاغهما المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بألا يستخدم أحدهما القوة أو يهدد باستخدام القوة ضد الآخر.

- ١١ - وقرر الطرفان اتخاذ تدابير إضافية فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين وإعادة دفن الموتى.
- ١٢ - ويافق الطرفان، استناداً إلى عدم وجود قانون للتقادم ينطبق على جرائم الحرب، على تكثيف جهودهما للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والأفعال الاجرامية الخطيرة المحددة في القانون الدولي والوطني وعلى تقديم مرتكبيها للمحاكمة.

عن الجانب الأبخاري:  
س. جينجوليا

عن الجانب الجورجي:  
ج. إيسولياني

بحضور:

من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:  
ف. مانو

من الاتحاد الروسي:  
ب. باستوخوف

من الأمم المتحدة:  
إ. بروнер